لم تكن العقيدة التي قام عليها نظام النقدي الوطني تختلف عن العقيدة التي بني عليها الاقتصاد الوطني ذلك ان الاتساق بين نظامين ضروري من اجل انسجام سياسة التنمية فقد كانت فلسفة تنضيم الاقتصاد الوطني تقوم على تخطيط المركزي الذي يشكل أداة التنظيم والضبطي الاقتصاد الاشتراكي تترجم هذه العقيدة عملية بامتلاك الدولة لوسائل الإنتاج بكامل واحتكارها للقرارات الاساسية في الإقتصاد واتخاذها على اساس نظرة شاملة من النشاط الإقتصادي في اطار هذا النموذج تتخذ كل القرارات المتعلقة بالاستثمار الإنتاج والتوزيع و التمثيل بطريقة ادارية من المركز